

المعيار المحاسبي الدولي الثالث والثلاثون ربحية السهم

تم اعتماد هذا المعيار المحاسبي الدولي من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية في كانون الثاني (يناير) 1997 ويجب تطبيقه على البيانات المالية التي تغطي الفترات التي تبدأ في أو بعد كانون الثاني (يناير) 1998 وينصح بتطبيق المعيار قبل ذلك التاريخ.

في عام 1999. لقد تم تعديل الفقرة 45 - " المخصصات، والأحداث التي تقع بعد تاريخ قائمة المركز المالي " - لتبديل المرجعية للمعيار المحاسبي الدولي العاشر، - بالأحداث التي تقع بعد تاريخ قائمة المركز المالي. بالرجوع إلى المعيار المحاسبي الدولي العاشر (المعدل عام 1999).

المعيار المحاسبي الدولي الثالث و الثلاثون

ربحية السهم

الفقرات	الهدف
	نطاق المعيار 5-1
	المنشآت التي يتم تداول أسهمها 3-1
	المنشآت التي لا يتم تداول أسهمها 5-4
	تعريف المصطلحات 9-6
	القياس 42-10
	ربحية السهم الأساسية 23-10
	الأرباح الأساسية 13-11
	ربحية السهم الأساسية 23-14
	ربحية السهم المخففة 42-24
	الأرباح - المخففة 28-26
	ربحية السهم - المخففة 37-29
	الأسهم العادية المحتملة المخففة 42-38
	التعديل 46-43
	العرض 48-47
	الإفصاح 52-49
	تاريخ بدأ التطبيق 53

المعيار المحاسبي الدولي الثالث و الثلاثون

ربحية السهم

يتكون هذا المعيار من الفقرات المكتوبة بأحرف مائلة وبلون داكن ويجب تطبيق هذا المعيار في ضوء ما جاء من مواد وإيضاحات وباقي الفقرات، وكذلك في ضوء ما جاء بالمقدمة الخاصة بالمعايير المحاسبية الدولية، مع ملاحظة عدم ضرورة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على البنود قليلة الأهمية نسبياً (راجع الفترة رقم 13 في المقدمة).

هدف المعيار:

يهدف هذا المعيار إلى وصف مبادئ تحديد وعرض ربحية السهم الذي سوف يحسن مقارنات الأداء فيما بين المنشآت المختلفة في نفس الفترة وفيما بين الفترات المحاسبية المختلفة لنفس المنشأة. إن تركيز هذا المعيار على المقام في احتساب ربحية السهم. ورغم أن لبيانات ربحية

السهم محددات بسبب السياسات المحاسبية المستخدمة لتحديد الأرباح إلا أن ثبات تحديد المقام سوف يعزز التقارير المالية.

نطاق المعيار

المنشآت التي يتم تداول أسهمها:

يجب تطبيق هذا المعيار بواسطة المنشآت التي تتداول أسهمها العادية أو أسهمها العادية المحتملة وكذلك بواسطة المنشآت التي هي في طور إصدار أسهم عادية أو أسهم عادية محتملة في أسواق الأوراق المالية .

عند عرض كل من البيانات المالية الخاصة بالشركة القابضة والبيانات المالية (الموحدة) فإن المعلومات المطلوبة بموجب هذا المعيار تحتاج إلى عرض فقط على أساس المعلومات المجمعة

يهتم ويحتاج عادة مستخدمي البيانات المالية للشركة القابضة إلى إعلامهم بنتائج عمليات المجموعة ككل.

المنشآت التي لا يتم تداول أسهمها

يجب على المنشأة التي ليس لديها أسهم عادية أو أسهم عادية محتملة يتم تداولها ولكن تفصح عن ربحية السهم أن تحسب وتفصح عن ربحية السهم حسب هذا المعيار.

لا يشترط على المنشأة التي ليس لديها أسهم عادية أو أسهم عادية محتملة متداولة أن تفصح عن ربحية السهم ولكن إذا اختارت المنشأة الإفصاح عن ربحية السهم واحتسبت ربحية السهم حسب قواعد هذا المعيار فإنه يمكن تحقيق المقارنة بين التقارير المالية .

تعريف المصطلحات :

استخدمت التعريفات التالية في هذا المعيار بالمعاني المحددة :

السهم العادي : هو عبارة عن أداة من أدوات حقوق الملكية التي في المرتبة الأدنى لباقي فئات أدوات حقوق الملكية الأخرى.

السهم العادي المحتمل : عبارة عن أداة مالية أو عقد يمكن أن يمنح حامله أسهم عادية.

حقوق الاكتتاب أو الخيارات : عبارة عن أدوات مالية تعطي حاملها الحق في شراء أسهم عادية.

تشارك الأسهم العادية في صافي الربح لفترة فقط بعد الأنواع الأخرى من الأسهم مثل الأسهم الممتازة. يمكن أن يكون للمنشأة أكثر من فئة واحدة من الأسهم العادية. ويكون للأسهم العادية من نفس الفئة نفس الحقوق على الأرباح الموزعة.

و أمثلة على الأسهم العادية المحتملة :

أدوات حقوق ملكية أو مديونية وتشمل الأسهم الممتازة القابلة للتحويل إلى أسهم عادية .

حقوق الاكتتاب في الأسهم وخيارات السهم .

خطط العاملين التي تسمح لهم بالحصول على أسهم عادية كجزء من مكافآتهم وغيرها من خطط شراء السهم .

الأسهم التي ستصدر عند استيفاء شروط معينة ناتجة عن ترتيبات تعاقدية مثل شراء منشأة أو شراء موجودات أخرى.

يتم استخدام المصطلحات التالية حسب المعاني المحددة في المعيار المحاسبي الدولي الثالث و الثلاثون والخاص بالأدوات المالية : العرض والإفصاح :

الأداة المالية : عبارة عن أي عقد ينشئ كلا من أصل مالي في إحدى المنشآت وخصم مالي أو أداة حقوق ملكية في منشأة أخرى.

أداة حقوق ملكية : عبارة عن أي عقد يدل على حقوق متبقية في موجودات منشأة بعد طرح مطلوباتها.

القيمة العادلة : هي القيمة التي يمكن بها تبادل أصل أو تسوية التزام فيما بين أطراف يتوافر لهم الدراية والرغبة في معاملة متكافئة.
القياس

ربحية السهم الأساسية :

يجب احتساب ربحية السهم الأساسية عن طريق قسمة صافي ربح الفترة أو خسارتها المنسوب لحملة الأسهم العادية على متوسط عدد الأسهم العادية خلال الفترة.
الأرباح الأساسية :

لغرض احتساب ربحية السهم الأساسية يجب أن يكون صافي الربح أو الخسارة والمنسوب للفترة لحملة الأسهم العادية هو صافي أي الربح أو الخسارة بعد طرح الأسهم الممتازة .
جميع بنود الإيرادات والمصروفات المعترف بها خلال الفترة بما فيها مصروف الضرائب والبنود غير العادية وحقوق الأقلية تدرج في تحديد صافي الربح أو الخسارة للفترة (انظر المعيار المحاسبي الدولي الثامن والخاص بصافي الربح أو الخسارة والأخطاء الجوهرية والتغييرات في السياسات المحاسبية). وتطرح قيمة صافي الربح المنسوب لحملة الأسهم الممتازة بما فيها أرباح الأسهم الممتازة للفترة من صافي الربح للفترة (أو تضاف إلى صافي خسارة الفترة) من أجل احتساب صافي الربح أو الخسارة للفترة والمنسوبة لحملة الأسهم العادية

تتمثل قيمة أرباح الأسهم الممتازة التي تطرح من صافي ربح الفترة في :
قيمة أي توزيعات أرباح على اسهم ممتازة غير مجمعة للأرباح تم الإعلان عنها بخصوص الفترة، وكذلك

إجمالي قيمة توزيعات الأرباح لأسهم ممتازة مجمعة للأرباح للفترة سواء تم الإعلان عنها أم لا .
ومقدار توزيعات الأرباح للأسهم الممتازة لا يشتمل على أية توزيعات أرباح الأسهم الممتازة مجمعة للأرباح تم سدادها أو تم الإعلان عنها خلال الفترة الجارية وتكون متعلقة بفترة سابقة.
ربحية السهم الأساسية

لغرض احتساب ربحية السهم يجب أن يكون عدد الأسهم العادية هو المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة.

يعكس المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة حقيقة أن تبلغ راس مال المساهمين يمكن أن يتغير خلال الفترة نتيجة زيادة أو انخفاض الأسهم القائمة في أي وقت . ويمثل ذلك عدد الأسهم العادية القائمة في بداية الفترة بعد تعديله بعدد الأسهم العادية التي قامت الشركة بإعادة شرائها (أسهم الخزانة) أو المصدرة خلال الفترة مضروبا بمعامل التوزيع الزمني . وهذا المعامل هو عدد الأيام التي تكون خلالها الأسهم المحددة قائمة كنسبة من إجمالي عدد الأيام في الفترة، ويعتبر التقريب المعقول للمتوسط المرجح كافيًا في الكثير من الأحوال .

مثال : المتوسط المرجح لعدد الأسهم			
	الأسمه المصدرة	أسهم الخزانه	الأسمه القائمة
1 يناير	20×1 الرصيد في بداية السنة	000,2	300
			700,1
31 مايو	20×1 إصدار أسهم نقدية	800	-
			500,2
1 ديسمبر *1	20 شراء أسهم خزانه نقدا	-	2250
31 ديسمبر	20×1 الرصيد في نهاية السنة	800,2	2250
احتساب المتوسط المرجح			
$2146 = (12/1 \times 2250) + (12/6 \times 250) + (12/10 \times 1700)$			
$2146 = (12/1 \times 250) - (12/7 \times 800) + (12/12 \times 1700)$			

في أغلب الحالات تدرج الأسهم ضمن المتوسط المرجح لعدد الأسهم منذ التاريخ الذي تصبح فيه قيمتها قابلة للتحويل (الذي عادة ما يكون تاريخ إصدارها) فمثلا :
 أسهم عادية أصدرت مقابل نقدية تدرج عند يكون النقد مستحق الاستلام .
 أسهم عادية أصدرت على أساس إعادة استثمار توزيعات أرباح اختياريا تدرج بتاريخ دفع أرباح الأسهم.
 أسهم عادية أصدرت نتيجة تحويل أدوات المديونية إلى أسهم عادية تدرج بتاريخ توقف استحقاق الفائدة .
 أسهم عادية أصدرت بدلا من الفائدة أو أصل المبلغ في أدوات مالية أخرى تدرج بتاريخ توقف استحقاق الفائدة .
 أسهم عادية أصدرت مقابل تسوية التزام على المنشأة تدرج بتاريخ التسوية .
 أسهم عادية أصدرت مقابل حيازة أصل غير نقدي تدرج بتاريخ الاعتراف بالحيازة .
 أسهم عادية أصدرت مقابل خدمات تقدم للمنشأة تدرج بتاريخ تقديم الخدمة.
 في هذه الحالات وغيرها يتحدد توقيت إدراج الأسهم العادية حسب الشروط والظروف المرتبطة بإصدارها . ويجب إعطاء اعتبار كامل لجوهر العقد المتعلق بالإصدار .
 الأسهم العادية التي أصدرت كجزء من حالة شراء ضمن عملية دمج يحاسب عنها على أساس طريقة الشراء تدرج ضمن المتوسط المرجح لعدد الأسهم، بتاريخ الشراء لأن المنشأة الدامجة تدخل نتيجة عمليات المنشأة المندمجة في قائمة الدخل الخاصة بها من تاريخ الشراء. وفي حالة الأسهم العادية التي أصدرت كجزء من اندماج يحاسب عنه طبقا لطريقة دمج المصالح يتم إدراجها عند احتساب المتوسط المرجح لعدد الأسهم لجميع الفترات المعروضة لأن البيانات المالية للمنشأة قد أعدت كما لو أن الوحدة المندمجة كانت قائمة دائما، وعليه فإن عدد الأسهم العادية المستخدمة في احتساب ربحية السهم في حالة الدمج بطريقة دمج المصالح هو إجمالي المتوسط المرجح لعدد أسهم المنشأة المندمجة المعدل بالعدد المكافئ من أسهم المنشأة التي ستداول أسهمها بعد الدمج.

عند إصدار أسهم عادية غير مسددة القيمة بالكامل فإن هذه الأسهم تعامل كأجزاء من السهم العادي بما يعادل مشاركتها نسبيا بتوزيعات الأرباح بالمقارنة بالأسهم المسددة قيمتها بالكامل خلال الفترة المالية.

تعتبر الأسهم العادية القابلة للإصدار عند استيفاء شروط معينة (أسهم محتمل إصدارها) في حكم الأسهم المتداولة وتدرج عند احتساب ربحية السهم الأساسية من التاريخ الذي عنده تم استيفاء كافة الشروط وتعامل, الأسهم العادية التي يحتمل استرجاعها (قابلة للاسترجاع) على أنها أسهم قابلة للإصدار المشروط.

يجب تعديل المتوسط المرجح لسد الأسهم العادية المتداولة خلال الفترة ولكل الفترات المعروضة بالأحداث التي ترتب عليها تغييرا في عدد الأسهم العادية القائمة بدون تغيير مماثل في المصادر، ويستثنى من ذلك الأحداث التي يترتب عليها تحويلا لاسهم عادية محتملة. من الأمثلة على إمكانية إصدار أو تخفيض عدد الأسهم العادية المتداولة دون حدوث تغيير مماثل في المصادر ما يلي :

إصدار أسهم منحة أو رسملة الأرباح المحتجزة (يطلق عليها أحيانا الأسهم المجانية).
عنصر إضافي أو مكافأة في أي إصدار آخر كما هو على سبيل المثال في حالة حقوق الاكتتاب في الأسهم الجديدة للمساهمين الحاليين .
تجزئة الأسهم .

دمج الأسهم (عكس التجزئة) .

في حالة الرسملة أو أسهم المنحة أو تجزئة السهم تصدر أسهم عادية لحملة الأسهم الحاليين، وعليه يرتفع عدد الأسهم العادية القائمة بدون زيادة في المصادر . ويتم تعديل عدد الأسهم العادية القائمة قبل الحدث بما يعادل نسبة التغير في عدد الأسهم العادية القائمة كما لو أن الحدث قد وقع في بداية أول فترة يتم عنها إعداد التقارير المالية. فمثلا إصدار سهمين منحه لكل سهم يتطلب ضرب عدد الأسهم القائمة قبل الإصدار في المعامل ثلاثة للحصول على العدد الإجمالي الجديد للأسهم، أو الضرب في المعامل اثنان للحصول على عدد الأسهم الإضافية .

بالإشارة إلى الفقرة 21، (ب) أعلاه، فإن إصدار أسهم عادية في وقت ممارسة أو تحويل أسهم عادية محتملة سوف لن تؤدي عادة إلى عنصر المنحة، لأن الأسهم العادية المحتملة عادة تصدر مقابل قيمتها الكاملة الأمر الذي يؤدي إلى تغيير تناسبي للمصادر المتاحة للمنشأة. في حالة إصدار حقوق فإن سعر السهم باستخدام تلك الحقوق عادة ما يكون أقل من القيمة العادلة للأسهم. وعليه فإن مثل هذا الإصدار يتضمن عنصر المنحة. ويتمثل عدد الأسهم العادية المتداولة الواجب استخدامه في احتساب ربحية السهم الأساسية لكل الفترات قبل إصدار الحقوق، في عدد الأسهم العادية المتداولة قبل الإصدار مضروب بالمعامل التالي :

القيمة العادلة للسهم قبل ممارسة الحقوق مباشرة

القيمة العادلة النظرية للسهم بدون حقوق

وتحتسب القيمة العادلة النظرية للسهم بدون الحقوق عن طريق جمع القيمة العادلة الكلية للأسهم قبل ممارسة الحقوق فورا مع الفوائد من ممارسة الحقوق وقسمتها على عدد الأسهم العادية المتداولة بعد ممارسة الحقوق . وفي الأحوال التي يتم فيها التعامل بالحقوق ذاتها بشكل منفصل عن الأسهم قبل تاريخ الممارسة، فإن القيمة العادلة لأغراض هذه الحسبة يتحدد بسعر إقفال آخر يوم يتم التعامل خلاله على الأسهم مع الحقوق .

مثال على إصدار أسهم المنحة

صافي الربح لسنة 20×0 180
 صافي الربح لمسنه 20×1 600
 عدد الأسهم العالية المتداولة حتى 30 سبتمبر 20×1 200
 إصدار المنحة 1 تشرين الأول (أكتوبر لسنة) 20×1 200
 2 سهم عادي لكل سهم عادي
 قائم في 3 أيلول (سبتمبر) 20×1
 $400 = 2 \times 200$

ربحية السهم لسنة 20×1 $1 = \frac{600}{200 + 400}$
 ربحية السهم المعدلة لسنة 20×0 $0,3 = \frac{180}{200 + 400}$

بما أن إصدار المنحة عبارة عن إصدار بدون مقابل يعامل الإصدار كما لو كان قد اصدر قبل بداية سنة 20×0 وهي أول فترة يتم التقرير عنها .

مثال : إصدار الحقوق :

صافي الربح لسنة 100،1 : 20×0 عام - 500،1 : 20×1 عام - 800،1 : 20×2 عام
 عدد الأسهم المتداولة قبل إصدار الحقوق 500 سهم
 إصدار الحقوق سهم واحد جديد لكل خمس أسهم قائمة (100 سهم جديد)

سعر السهم عند ممارسة الحقوق: 5.00

آخر تاريخ لممارسة الحقوق : أول آذار (مارس) 20×1

القيمة العادلة للسهم عادي قبل الممارسة مباشرة في 1 آذار (مارس) 20×1 11.00

احتساب القيمة النظرية لقيمة حق الاكتتاب في السهم
 القيمة العادلة لجميع الأسهم القائمة + إجمالي القيمة المحصلة من ممارسة الحقوق
 عدد الأسهم القائمة قبل الممارسة + عدد الأسهم المصدرة عند الممارسة
 $(500 \times 11.00) + (100 \times 5.00)$

500 سهم + 100 سهم

القيمة النظرية لقيمة حق الاكتتاب في السهم = 10.00

احتساب القيمة العادلة للسهم قبل ممارسة الحقوق
 دليل : $11.00 = 10.00 + 1.00$

100	السندات القابلة للتحويل
كل مجموعة من السندات عددها 10 سندات قابلة للتحويل إلى 3 أسهم عادية	
10	مصاريف الفائدة للسنة الحالية والمرتبطة بمكونات الالتزام الخاص بالسندات القابلة للتحويل
4	الضريبة الحالية والمؤجلة والمتعلقة بتلك الفائدة
	ملاحظة : تشمل مصاريف الفائدة تخفيض الخصم الناتج من الاعتراف بمكونات الالتزام من البداية (أنظر المعيار المحاسبي الدولي الثاني و الثلاثون) .
= 4-10 + 004,1	صافي الربح المعدل
	010,1
30	عدد الأسهم العادية الناتجة من تحويل السندات
	عدد الأسهم العالية المستخدمة لاحتساب ربحية السهم المخففة
= 30 + 000,1	
	030,1
98,0 = 010,1	ربحية السهم المخففة
030,1	

إن تحويل بعض الأسهم العادية المحتملة يمكن أن يؤدي إلى تغييرات لاحقه في إيرادات ومصروفات أخرى فمثلا، تخفيض مصروف الفائدة المتعلق بالأسهم العادية المحتملة والارتفاع الناتج عن ذلك في صافي الربح للفترة يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع في المصاريف المتعلقة بالخطة غير الاختيارية لمشاركة الموظفين بالربح. ولغرض احتساب ربحية السهم المخففة يعدل صافي الربح أو الخسارة للفترة بأية تغييرات لاحقة في الإيراد أو المصروف نتيجة لذلك .

ربحية السهم - المخففة

لغرض احتساب ربحية السهم المخففة يجب أن يكون عدد الأسهم العادية هو المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية محتسبة حسب الفقرات 14 ، 20 بالإضافة إلى المتوسط المرجح للأسهم العادية التي سوف تصدر عند تحويل جميع الأسهم العادية المحتملة المخففة إلى أسهم عادية. يجب أن تعتبر الأسهم العادية المحتملة المخففة على أنه قد تم تحويلها إلى أسهم عادية في بداية الفترة أو في تاريخ إصدار الأسهم العادية المحتملة إذا تم التحويل بعد ذلك.

يتحد عدد الأسهم العادية التي سوف تصدر عند تحويل الأسهم العادية المحتملة المخففة من واقع شروط الأسهم العادية المحتملة ولهذا الغرض يفترض أن يتم التحويل باستخدام معدل التحويل أو سعر ممارسة حق التحويل الأكثر ميزة من وجهة نظر حامل الأسهم العادية المحتملة.

كما هو الحال في احتساب ربحية السهم الأساسية، فإن الأسهم العادية التي يتوقف إصدارها على وقوع بعض الأحداث يجب أن تعتبر متداولة وتدرج في احتساب ربحية السهم المخففة إذا تم استيفاء الشروط (وقوع الأحداث). يجب أن تدرج الأسهم المشروط قابليتها للإصدار كما هو الحال في بداية الفترة (أو في تاريخ اتفاقية السهم المحتمل. إذا كان لاحقا). و إذا لم تستوفي الشروط فإن عدد الأسهم المشروط قابليتها للإصدار المدرجة في احتساب ربحية السهم المخففة تكون على أساس عدد الأسهم التي سوف تكون قابلة للإصدار إذا كانت نهاية الفترة هي نهاية الفترة (لمتعلقة باستيفاء الشروط. ولا يسمح بالتعديل إذا لم تستوفي الشروط حتى نهاية الفترة الاحتمالية. وتطبق أحكام هذه الفقرة بالمثل على الأسهم العادية المحتملة التي تكون قابلة للإصدار عند استيفاء بعض الشروط (الأسهم العادية المحتملة المشروط قابليتها للإصدار) .

يمكن للفرع أو المشروع المشترك أو الشركة الزميلة إصدار أسهم عادية محتملة قابلة للتحويل إلى أسهم عادية للفرع أو للمشروع المشترك أو للشركة الزميلة، أو أسهم عادية للمنشأة المعدة للتقارير. وإذا كان لهذه الأسهم العادية المحتملة تأثير مخفف على ربحية السهم الأساسية المجمعة للمنشأة المعدة للتقارير فإنها تدرج في احتساب ربحية السهم المخففة .

لغرض احتساب ربحية السهم المخففة يجب على المنشأة أن تفترض ممارسة الخيارات المخفضة والأسهم العادية المخفضة المحتملة للمناقشة. ويجب اعتبار العوائد المفترضة من هذه الإصدارات على أنها قد تم تحصيلها من إصدار الأسهم بالقيمة العادلة. ويجب معالجة الفرق بين عدد الأسهم المصدرة وعدد الأسهم التي كانت ستصدر بالقيمة العادلة على أنه إصدار أسهم عادية بدون مقابل .

تحتسب القيمة العادلة لهذا الغرض على أساس متوسط سعر الأسهم العادية خلال الفترة .

تصبح الخيارات والترتيبات الأخرى لشراء الأسهم مخففة عندما تنتج عن إصدار أسهم عادية بأقل من القيمة العادلة . وقيمة التخفيف هي القيمة العادلة مطروحا منها سعر الإصدار. وعليه فمن أجل احتساب ربحية السهم المخففة يعالج كل ترتيب من هذه الترتيبات على أنه يتكون من: عقد إصدار عدد معين من الأسهم العادية بمتوسط قيمتها العادلة خلال الفترة. فالأسهم التي سوف تصدر تكون مسعرة بشكل عادل ويفترض أن لا تكون مخففة أو مضادة للتخفيف ، وبالتالي يتم تجاهلها عند احتساب ربحية السهم المخففة.

عقد لإصدار الأسهم العادية المتبقية بدون مقابل . تلك الأسهم العادية لا تجمع عوائد وليس لها تأثير على صافي الربح المنسوب للأسهم العادية المتداولة. وعليه تعتبر تلك الأسهم مخففة وتضاف لعدد الأسهم العادية المتداولة في احتساب ربحية السهم المخففة .

مثال تأثيرات خيارات السهم على ربحية السهم المخففة	
صافي اسلربح لعام 20×0	1,200,000
المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة خلال عام 20×1	500000 سهم
متوسط القيمة العادلة للسهم الواحد خلال عام 20×1	20
المتوسط المرجح لعدد الأسهم تحت الخيار خلال عام 20×1	100,000 سهم
سعر ممارسة الخيار للسهم خلال عام 20×1	15
احتساب ربحية السهم	
العوائد الأسهم	نصيب السهم
صافي الربح لعام 20×1	1,200,000
المتوسط المرجح للأسهم المتداولة خلال عام 20×1	
500,000	
ربحية السهم الأساسية	2.40
عدد الأسهم	تحت الخيار
100,000	
عدد الأسهم التي كانت ستصدر بالقيمة العادلة	
(75,000)	
ربحية للسهم المخففة	2.29
525,000	1,200,000
* ملاحظة : لم ترتفع العوائد نظرا لأن إجمالي عدد الأسهم تم زيادته فقط بمقدار عدد	

الأسهم (25000) المعتبرة لغرض هذه الحسبة كما لو كانت قد أصدرت بدون عائد (انظر 35 (ب) أعلاه).

ينتج عن تطبيق هذه الطريقة لاحتساب تأثير ترتيبات الخيارات وترتيبات شراء الأسهم الأخرى نفس النتيجة المترتبة على تطبيق طريقة أسهم الخزانة التي تستخدم في بعض البلدان . ولا يفترض هنا أن المنشأة قد قامت بعملية شراء أسهمها ذاتها، الأمر الذي يتعذر تحقيقه عملاً أو قانوناً في بعض الظروف .

تعتبر الأسهم المسددة جزئياً معادلة لحقوق الاكتتاب أو الخيارات، وذلك في الحدود التي تعتبر فيها تلك الأسهم غير مخولة للمشاركة في توزيعات الأرباح .
الأسهم العادية المحتملة المخففة :

يجب معالجة الأسهم العادية المحتملة على أنها مخففة فقط عندما يكون تحويلها إلى أسهم عادية سيخفض صافي الربح للسهم من العمليات الاعتيادية المستمرة .

تستخدم المنشأة صافي الربح من الأنشطة الاعتيادية المستمرة " كرقم رقابي " لتحديد ما إذا كانت الأسهم العادية المحتملة مخففة أو مضادة للتخفيف . صافي الربح من الأنشطة الاعتيادية المستمرة هو صافي الربح من الأنشطة الاعتيادية (حسب تعريف المعيار المحاسبي الدولي الثامن) بعد طرح توزيعات أرباح الأسهم الممتازة وبعد استبعاد البنود المتعلقة بالعمليات المتوقفة وعليه يستبعد من ذلك الرقم البنود غير العادية وكذلك تأثيرات التغييرات في السياسات المحاسبية وتصحيحات الأخطاء الجوهرية.

تكون الأسهم العادية المحتملة مضادة للتخفيف عندما يكون تحويلها إلى أسهم عادية سيؤدي إلى زيادة ربحية السهم من العمليات الاعتيادية المستمرة أو إلى تخفيض خسارة السهم من العمليات الاعتيادية المستمرة . وعند احتساب ربحية السهم المخففة تهمل تأثيرات الأسهم العادية المحتملة المضادة للتخفيف .

عند تحديد ما إذا كانت الأسهم العادية المحتملة مخففة أو مضادة للتخفيف فإن كل إصدار من الأسهم أو مجموعة من الأسهم العادية المحتملة تعالج بشكل منفصل بدلاً من تحديدها بشكل إجمالي . إذ أن الترتيب الذي يؤخذ بالاعتبار لتلك الأسهم العادية قد يؤثر على تحديد ما إذا كانت تلك الأسهم مخففة . لذلك ولغرض تعظيم التخفيف في ربحية السهم الأساسية لكل سهم أو مجموعة أسهم عادية محتملة تحدد تلك الإصدارات حسب الترتيب من الأكثر تخفيفاً إلى الأقل تخفيفاً .

مثال تحديد الترتيب الذي تدرج فيه الأوراق المالية المخففة عند احتساب المتوسط المرجح لعدد الأسهم :	
الدخل - صافي الربح العائد إلى حملة الأسهم العالية	10,000,000
الأسهم العادية القائمة	2,000,000
متوسط للقيمة العادلة لسهم عادي واحد خلال العام	75.00
الأسهم العادية المحتملة :	
الخيارات	100,000 مع سعر ممارسة قدره 60

800,000 سهم لها الحق في أرباح مبلغ 8 للسهم كل سهم ممتاز قابل للتحويل إلى 2 سهم عادي القيمة الاسمية 100,000,000. كل 1,000 سند قابل للتحويل إلى 20 سهم عادي، ولا يوجد إطفاء للعلو أو الخصم يؤثر على تحديد مصروف الفائدة % 40	أسهم ممتازة قابلة للتحويل سندات قابلة للتحويل بفائدة 5% معدل الضريبة
زيادة في الدخل العائد إلى حملة الأسهم العادية عند تحويل الأسهم العادية المحتملة : زيادة في الدخل زيادة في عدد نصيب للسهم الأسهم العادية الإضافي من الدخل	الخيارات : زيادة في الأرباح الأسهم الإضافية المصدرة بدون مقابل $100,000 \times (60-75) \div 75$ أسهم ممتازة قابلة للتحويل : زيادة في صافي الربح $800,000 \times 8$ الأسهم الإضافية $800,000 \times 2$ سندات قابلة للتحويل بفائدة 5% زيادة في صافي الربح $100,000,000 \times 0,05 \times (1-0,04)$
صفر 20,000 400 1,600,000 3,000,000 2,000,000	الأسهم الإضافية 20×000,1 احتساب ربحية للسهم المخففة : صافي للربح المنسوب الأسهم العادية نصيب السهم 10,000,000 2,000,000 5.00 الخيارات 10,000,000 2,020,000 4,95 مؤدية للتخفيض 3,000,000 2,000,000 5% سندات قابلة للتحويل 13,000,000 4,020,000 3,23 مؤدية للتخفيض 6,400,000 1,600,000 اسهم ممتازة قابلة للتحويل 19,400,000 5,620,000 3,45
ضد التخفيض نظرا لارتفاع نصيب السهم من الدخل المخفف عند الأخذ بالاعتبار الأسهم الممتازة القابلة للتحويل (من 3,23 إلى 3,45) تكون الأسهم الممتازة القابلة للتحويل مضادة للتخفيف ويتم إهمالها في احتساب ربحية السهم المخففة، وعليه تكون ربحية السهم المخففة 3,23 . هذا المثال لا يعرض تبويب الأدوات المالية بين المطلوبات وحقوق الملكية أو تبويب الحقوق وتوزيعات الأرباح المرتبطة بها بين مصروفات وحقوق كما يشرطه المعيار المحاسبي الدولي الثاني و الثالثون .	

ترجح الأسهم العادية المحتملة للفترة التي يتم كانت قائمة فيها تلك الأسهم. وتدرج الأسهم العادية المحتملة التي تم إلغاؤها أو المسموح أن يسقط الحق فيها خلال فترة التقرير في عملية احتساب ربحية السهم المخففة فقط لجزء من الفترة التي كانت قائمة فيها تلك الأسهم. وتدرج الأسهم العادية المحتملة التي تم تحويلها إلى اسهم عادية خلال الفترة في عملية احتساب ربحية السهم المخففة من بداية الفترة إلى تاريخ التحويل، أو من تاريخ التحويل، وتؤخذ الأسهم العادية الناتجة في الحسبان في كلا من ربحية السهم الأساسية وفي ربحية السهم المخففة .

التعديل :

إذا ارتفع عدد الأسهم العادية أو العادية المحتملة القائمة نتيجة الرسطة أو إصدار اسهم منحة أو تجزئة الأسهم أو انخفاض نتيجة تجميع الأسهم فيجب تعديل احتساب ربحية السهم الأساسية والمخففة بأثر رجعي. فإذا حدث ذلك بعد تاريخ الميزانية وقبل إصدار البيانات المالية فإن احتساب نصيب السهم لتلك الفترات أو أي فترة سابقة تعد عنها بيانات مالية يجب أن يكون معتمدا على عدد الأسهم الجديد. وفي الحالات التي يعكس فيها نصيب السهم هذه التغيرات فإنه يجب أن يفصح عن هذه الحقيقة . بالإضافة إلى ذلك يجب أن تعدل ربحية السهم الأساسية والمخففة لجميع الفترات المعروضة بالآتي :

تأثيرات الأخطاء الجوهرية والتسهيلات الناتجة عن تغييرات في السياسات المحاسبية التي تم تناولها حسب المعالجة النموذجية في المعيار المحاسبي الدولي الثامن .

تأثيرات دمج الأعمال والمتمثل في توحيد المصالح.

لا يتم تعديل ربحية السهم المخففة لأي فترة سابقة معروضة بسبب تغييرات في الافتراضات المستخدمة أو بسبب تحويل أسهم عادية محتملة إلى أسهم عادية متداولة .

تشجع المنشآت على إدراج وصف لعمليات الأسهم العادية وعمليات الأسهم العادية المحتملة غير إصدارات الرسطة وتجزئة الأسهم التي تحدث بعد تاريخ الميزانية عندما تكون ذات أهمية بحيث يؤثر عدم الإفصاح عنها على قدرة مستخدمي البيانات المالية على إجراء للتقييم المناسب واتخاذ القرارات (انظر المعيار المحاسبي الدولي العاشر والخاص بالظروف الاحتمالية والأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية).ومن الأمثلة على تلك العمليات :

إصدار أسهم نقدية.

إصدار أسهم تستخدم عوائدها لسداد التزام أو سداد أسهم ممتازة متداولة في تاريخ الميزانية.

استرداد أسهم عادية متداولة.

تحويل أو ممارسة حق خيار التحويل لأسهم عادية محتملة قائمة في تاريخ الميزانية إلى أسهم عادية.

إصدار حقوق اكتتاب أو خيارات أو أوراق مالية قابلة للتحويل.

تحقيق الشروط التي سوف تؤدي إلى إصدار أسهم مشروط صدورها بأحداث أخرى.

لا يتم تعديل مقدار ربحية السهم بالعمليات التي تحدث بعد تاريخ الميزانية لأن تلك العمليات لا تؤثر على قيمة راس المال المستخدم لانتاج صافي الربح أو الخسارة للفترة .

العرض :

يجب على المنشأة أن تعرض ربحية السهم الأساسية والمخففة في صلب قائمة الدخل لكل فئة من الأسهم العادية التي لها حق مختلف للمشاركة في صافي الربح للفترة . ويجب على المنشأة عرض ربحية السهم الأساسية و المخففة بنفس درجة الوضوح لكل الفترات المعروضة .

يشترط هذا المعيار على المنشأة أن تعرض ربحية السهم الأساسية والمخففة حتى لو كان سالبا (خسارة السهم) .

الإفصاح :

يجب على المنشأة الإفصاح عن الآتي :

المقادير المستخدمة كبسط في احتساب ربحية السهم الأساسية والمخفضة، وتسوية تلك القيم مع صافي الربح أو الخسارة للفترة .

المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المستخدم كمكان في احتساب ربحية السهم الأساسية والمخفضة وتسوية تلك المقامات مع بعضها البعض .

يمكن أن تتضمن الأدوات المالية وغيرها من العقود المنتجة لأسهم عادية أحكاما وشروطا تؤثر على قياس ربحية السهم الأساسية والمخفضة، ويمكن لتلك الأحكام والشروط أن تحدد ما إذا كانت أي أسهم عادية محتملة مخفضة أم لا، وتأثير ذلك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم المتداولة وأي تعديلات لاحقة لصافي الربح المنسوب لحملة الأسهم العادية. ويشجع المعيار الحالي على ذلك الإفصاح بغض النظر عن اشتراطات المعيار المحاسبي الدولي الثاني و الثلاثون عن الإفصاح عن هذه الأحكام و الشروط .

إذا أفضحت المنشأة بالإضافة إلى ربحية السهم الأساسية والمخفضة عن قيم نصيب السهم مستخدمة مكونات صافي الربح بخلاف صافي الربح أو الخسارة المنسوب لحملة الأسهم العادية فيجب أن تحسب هذه القيم باستخدام المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المحدد حسب هذا المعيار . وإذا استخدم أحد مكونات صافي الربح الذي لم يظهر كبند في قائمة الدخل فيجب إعطاء تسوية بين المكون المستخدم والبند الظاهر في قائمة الدخل. ويجب أن يفصح عن كل من ربحية السهم الأساسية والمخفضة بنفس الوضوح .

قد ترغب المنشأة في الإفصاح عن معلومات أكثر مما يشترطه هذا المعيار. فقد تخدم تلك المعلومات المستخدمين لتقييم أداء المنشأة ويمكن أن تأخذ شكل مقدار نصيب السهم للعديد من مكونات صافي الربح. ويحبذ مثل ذلك الإفصاح ، ولكن حينما يفصح عن هذه القيم فإن المقامات تحسب وفق هذا المعيار في سبيل تأكيد المقارنة بين قيم نصيب السهم التي تم الإفصاح عنها.

تاريخ بدأ التطبيق :

يعتبر هذا المعيار المحاسبي الدولي واجب التطبيق على البيانات المالية التي تغطي فترات تبدأ في أو بعد الأول من كانون الثاني (يناير) 1998 ويحبذ تطبيقه مبكرا عن ذلك.